عرض كتاب "تفكيك معضلة التنمية في مصر– كيف نصنع التنمية ومن يقودها؟"*

أ د. محمد ماجد خشبة†
د. آية إبراهيم ربيع‡

هل تقدم معجزة التنمية في الصين بدائل وخبرات لتفكيك معضلة التنمية في مصر؟ هذا هو التساؤل الرئيس الذي طرحه الكتاب والذي خصص ستة فصول كاملة لمحاولة الإجابة عليه.

لم يطرح المؤلف هذا التساؤل بغرض استخلاص إجابات أو أجندة مباشرة لفك معضلة التنمية في مصر من واقع التجربة الصينية، بقدر ما يمثل هذا الطرح دعوة لكافة المعنيين بقضايا التنمية في مصر للتدبر واستخلاص الدروس المستفادة من التجربة الصينية بوجه خاص، وتجربة النمور الآسيوية بوجه عام.

وكما طرح الخبير الاقتصادي المصري المرموق ووزير المالية الأسبق د. سمير رضوان في مقدمته الهامة للكتاب، فإن الطرح الرئيسي للكتاب، أو ملخص المعضلة من وجهة نظره، هي: لماذا لم ينجح الاقتصاد المصري في تحقيق أهدافه مع وجود الإمكانيات المتاحة لذلك، في مقابل أن اقتصادات، كانت في ظروف مماثلة أو حتى أصعب، وجدت طريقها للانطلاق مثل الصين والنمور الآسيوية؟ كما أكد في مقدمته على أنه لا سبيل لمصر في ارتياد المستقبل إلا بتذليل العقبات التي تحول بينها وبين تحقيق معدلات نمو مماثلة، أو قريبة، من تلك التي تحققها هذه النماذج الآسيوية الرائدة.

لا يقدم المؤلف هذا الطرح بين (المعجزة) و(المعضلة) باعتباره نوع من الدراسات البحثية المقارنة المجردة بين النموذجين الصيني والمصري في التنمية، بل يقدمه من واقع خبرته الأكاديمية الطويلة كأستاذ للاقتصاد بمعهد التخطيط القومي، وخبرته العملية الوطنية كوزير كان مسئولاً بصورة مباشرة عن إدارة نشاط التخطيط الوطني في مصر، ضمن طاقم اقتصادي وزاري، عبر عقد كامل بين عامي 2000–2011.

يخالف المؤلف الكثير من الكتابات التي ركزت على دراسة تجربة التنمية في كوريا الجنوبية باعتبارها الأقرب إلى التجربة المصرية، حيث يطرح رؤية مغايرة ترى أن طبيعة استراتيجية التنمية وفلسفتها في الصين كانت أقرب إلى ما تبنته مصر في الستينيات من القرن العشرين. وبينما نجحت

* الكتاب من تأليف أ.د. عثمان محمد عثمان – أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي ووزير التخطيط الأسبق
† أستاذ بمركز التخطيط والتنمية الصناعية- معهد التخطيط القومي
‡ مدرس بمركز الأساليب التخطيطية – معهد التخطيط القومي

الصين في إحداث تحول مؤسسي عميق وانتقلت إلى اقتصاد السوق، ظلت مصر تراوح نفسها حول شعارات الحماية الاجتماعية وتدخل الدولة الشديد في النشاط الاقتصادي السائد منذ الستينيات، ورغم الحديث عن (الانفتاح) وتشجيع القطاع الخاص، وخلافه فإن مصر تخطو إلى الرحيل عن عام 2023 دون ماهية لفلسفة التنمية أو هوية للنظام الاقتصادي.

في إطار تلك الرؤية المغايرة، وبعد زيارة إلى الصين للمشاركة في مؤتمر دولي عن الفقر، قدم المؤلف كتاباً سابقاً هاماً حول: "الاقتصاد السياسي لمعجزة الصين" عام 2021 ناقش فيه رحلة صعود الصين اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

في إطار ذات الرؤية حول تميز النموذج التنموي الصيني مقابل نماذج التنمية للنمور الآسيوية، يعاود المؤلف مناقشة معضلة التنمية في مصر في سياق خلفيات قديمة ومعاصرة لمعجزة التنمية في الصين، والتي يمكن أن تقدم بعض المداخل والدروس المستفادة منذ الخمسينيات وحتى اليوم لمصر، وعلى الأخص في مجال تعزيز استدامة النمو ومواجهة الفقر، ودور الدولة في التنمية.

وبعيداً عن التعقيدات المنهجية، فإن المؤلف يقدم صورة مبسطة واضحة لما يراه: (المعجزة) في التجربة الصينية والتجارب الآسيوية بوجه عام والتي تتمثل في (معجزة معدلات النمو) حيث تحقق تلك الدول نموًا بنسبة 7–8% سنويًا لفترة ممتدة (20–25 سنة)، وهو إنجاز يرقى لمستوى المعجزة استحقته بلدان شرق آسيا عندما كانت السَبَّاقَةُ إلى تحقيقه، وها هي الصين تضع بصمتها في معجزتها الخاصة بها منذ آخر الثمانينيات.

يطرح المؤلف وجهة نظره بالتفصيل من خلال ستة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: مستوى المعيشة ونوعية الحياة– بين مصر والصين

الفصل الثاني: الصين الشيوعية ومصر الاشتراكية 1950–1970

الفصل الثالث: الإصلاح والانفتاح، المعجزة والمعضلة

الفصل الرابع: مواجهة مشكلة الفقر– الضلع الثالث للمعجزة والمعضلة

الفصل الخامس: التسعينيات وما بعدها– ما الذي يصنع التنمية ومن يقودها

الفصل السادس: مستقبل التنمية– تدعيم المعجزة وتفكيك المعضلة

يقدم الفصل الأول من الكتاب مجموعة من الحقائق حول مصر والصين فيما يتعلق بمؤشرات مستوى المعيشة ونوعية الحياة منذ منتصف الخمسينيات وحتى عام 2021 على مستويين:

الأول: مؤشرات متوسطات دخل الفرد

الثاني: مؤشرات التنمية البشرية (الصحة، التعليم، الإنفاق الاجتماعي وجودة رأس المال البشرى)

وقد خلص الفصل المذكور إلى مجموعة من الحقائق التالية:

زيادات سنوية مضطردة في متوسط دخل الفرد في الصين، فعلى الرغم أن متوسط دخل الفرد في مصر كان أعلى من نظيره في الصين في عام 2010 كما يوضح الجدول، إلا أن معدل زيادة دخل الفرد سنويًا

- كانت في الصين أعلى من مصر حتى انتهى الحال في عام 2021 بمتوسط دخل للفرد في الصين يصل إلى 12556 دولار بالمقارنة بحوالي 3699 دولار لكل مصري.

جدول رقم (1): متوسط دخل الفرد في الصين ومصر

	م. دخل الفرد (دولار جاري)		م. دخل الفرد (دولار جاري)		معدل النمو%
السنة	2010	2021	2010	2021	2021-2010
الصين	4550	12556	8885	19338	8.010.1
مصر	2510	3699	9033	12706	1.63.0

المصدر: The world Bank, world development indicators

-**مؤشرات تنمية بشرية جيدة للصين تفوق المتوسطات العالمية والمؤشرات المصرية،** فعلى الرغم من تصنيف الصين ضمن حزمة الدول متوسطة الدخل إلا أنها حققت مستوى أفضل من المتوسطات العالمية في كثير من مؤشرات التنمية البشرية، وهي تفوق كذلك ما حققته مصر في هذا الخصوص. وقد جاءت الصين في المرتبة 79 بين 191 دولة (قيمة الدليل 0.768) مقابل المرتبة 97 لمصر (قيم الدليل 0.731) على مؤشر التنمية البشرية لعام 2022. هذا على الرغم أن مستوى التنمية البشرية في مصر ما قبل عام 2010 كان أعلى منه في الصين.

وإجمالًا، بلغ متوسط نسبة التحسن السنوي في مستوى التنمية البشرية خلال الفترة 1990-2021 في الصين ضعف مثيلتها في مصر تقريباً بين العامين المذكورين (1.5%- مقابل 0.8%).

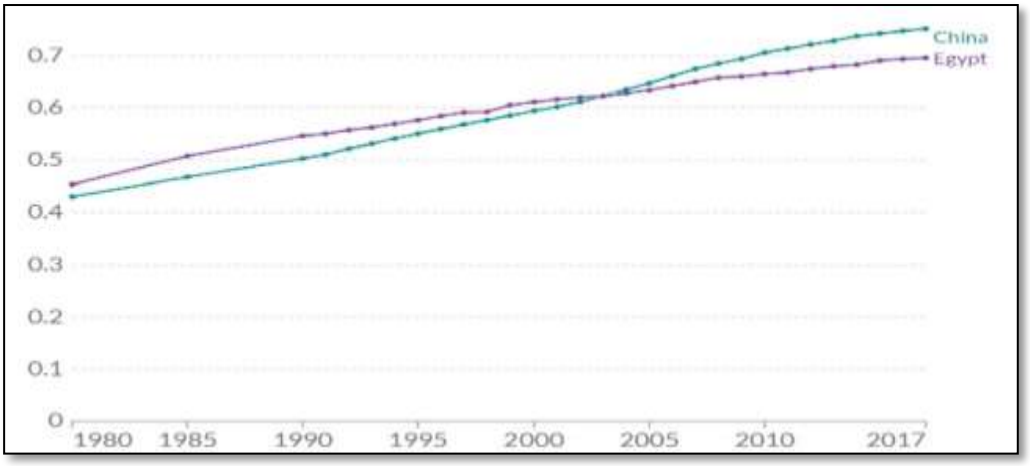

شكل رقم (1): تطور دليل التنمية البشرية في مصر والصين

ويمكن الإشارة إلى جوانب هامة في هذا الخصوص:

- **اختلال العلاقة الإيجابية بين مستوى التنمية والنمو السكاني،** في حين تراجعت معدلات النمو السكاني في الدول الأكثر تقدماً (من 1% في الخمسينيات إلى أقل من 0.2 % حالياً) لم تشهد الدول الأقل نمواً ومنخفضة الدخل (ومن بينها مصر) هذا التراجع.[1]
- **مؤشرات صحية أفضل للصين مقابل مصر،** ويتصدرها نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلى الإجمالي والتي تبلغ في الصين ضعف مثيلتها في مصر (3%- مقابل 1.5%)، بالإضافة إلى مؤشرات هامة أخرى تشمل: العمر المتوقع عند الميلاد، معدل وفيات الأطفال، نسبة الأطفال الذين يعانون التقزم، ونسبة الأطفال ناقصي الأمريكية. **تعليمية غير جيدة لمصر مقابل الصين تعكس أزمة منظومة التعليم الوطنية،** في حين حققت الصين قفزات نوعية في نسبة الأمية (القراءة والكتابة) وصلت بين السكان فوق سن 14 سنة، إلى 95%، بالإضافة إلى تفوق صيني واضح مقابل مصر في مستوى الطلاب في العلوم والرياضيات. مع التركيز في الصين على تلبية متطلبات سوق العمل ومستجدات التنمية، كما وجهت الصين اهتماماً خاصاً للتعليم العالي وعلى الأخص خارج الحدود في الجامعات الأمريكية.

ناقش الفصل الثاني من الكتاب مجموعة قضايا ايديولوجية ما بين الصين الشيوعية ومصر الاشتراكية بين عقدين: 1950-1970، حيث طرح بعض القضايا التالية:

- **قضية الإصلاح الزراعي وفائض العمالة في الريف بين الصين ومصر،** حيث قدمت الصين نموذجًا يحتذى في انتقال فائض العمالة في القطاع الزراعي إلى العمل في الأنشطة الحديثة نسبيًا ذات الإنتاجية المرتفعة نسبيًا، وهو التحول الذي انعكس على زيادة الناتج المحلى الإجمالي بمعدلات سريعة ومرتفعة، بخلاف الانعكاسات الإيجابية على هياكل الأجور وعملية التحضر، وهيكل سوق العمل بوجه عام.

في المقابل، وعلى الجانب المصري، فإن فائض قوة العمل فتى القطاع الزراعي لم ينتقل إلى تطوير (القطاع الصناعي) على غرار النموذج الصيني، لكنه انتقل إلى القطاع الثالث (قطاع الخدمات). وهنا اقتصرت نتائج هذا التحول في مجرد تحويل بؤر الفقر ونقص التشغيل والإنتاجية المنخفضة في قطاع أو منطقة جغرافية إلى قطاع أو منطقة جغرافية أخرى تعاني نفس المساوئ.

ورغم التوسع في بعض الأنشطة الصناعية في مصر الا أنها لم تستوعب سوى أقل من 15% في أعداد السكان البالغين بين عامي 1947 – 1960، بما يشير إلى أن النشاط الصناعي لم يكن بالعمق والكثافة الكافية

1 أكدت استراتيجية السكان والتنمية 2023-2030 في مصر الصادرة في سبتمبر 2023 على ما ذهب اليه المؤلف من أن عدم التوازن بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي يمثل التحدي الأول للسكان والتنمية في مصر.

لجذب فائض العمالة الزراعية بالمناطق الريفية. كما أن الإصلاح الزراعي الذي تم توظيفه كأداة سياسية بالدرجة الأولى لم يحقق النتائج المرجوة منه في توجيه فائض العمالة نحو النشاط الصناعي، خاصة مع احجام كبار الملاك عن توظيف ثرواتهم في المجال الصناعي خشية التأميم أو المصادرة.

- **قضية الدفعة القوية والتصنيع الثقيل بين مصر والصين**، بعد قيام جمهورية الصين الشعبية 1949 انتهجت الدولة، وفق النموذج السوفيتي، مدخل الدفعة القوية: Big Bush بزيادة الاستثمارات، وتكثيف الاستثمار في الصناعة الثقيلة حتى قفز نصيب الصناعة في الناتج الكلى من 18-44% بين عامي: 1952- -1978. وقد ركز التصنيع على إعطاء أولوية للتصنيع الثقيل كثيف رأس المال لإنتاج الآلات والمعدات والكيماويات، والذي استحوذ على حوالي 80% من الاستثمار الصناعي.

ولم يسلم هذا التوجه من الانتقادات التي رأت الطموح المبالغ فيه لهذا التوجه، بخلاف اهمال المشروعات الخفيفة كثيفة العمالة، وارتفاع تكلفة الإنتاج لضخامة الموارد المخصصة وطول فترات انشاء المصانع.

على الجانب المصري، يرى المؤلف العديد من أوجه الشبه مع التجربة الصينية في تلك المرحلة الزمنية، خاصة التركيز على الصناعة التحويلية في اقتصاد ريفي، التدخل في عناصر الإنتاج والسلع، والتحكم في الموارد الوطنية، مع سيطرة الدولة على أنشطة التصدير والاستيراد. كما يرى المؤلف أن (استراتيجية الدفعة القوية) لم تحقق المأمول منها في مصر منذ الخمسينيات حتى أوائل السبعينيات.

وبخصوص التصنيع، فقد اكتسب زخماً قوياً بتأسيس (المجلس القومي للإنتاج) عام 1953 وارتفعت الاستثمارات في الصناعة والكهرباء والنقل، ونتيجة التركيز على القطاع الصناعي فاق نمو قطاع الصناعات التحويلية ففي الخمسينيات والستينيات نمو الناتج المحلى الإجمالي وكافة القطاعات باستثناء الكهرباء. وارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج من 7% عام 1950 إلى 23% عام 1965، ثم تراجعت عام 1970 نتيجة تداعيات حرب عام 1967. ولم تنعكس هذه التطورات إيجابياً على التوسع في العمالة الصناعية أو هيكل الأجور في القطاع الصناعي الذي كان منخفضاً بما انعكس سلبًا على نصيب العمالة الصناعية في القيمة المضافة الصناعية، كما لم تنعكس إيجابًيً على التوسع الحضري.

ناقش الفصل الثالث توجه الدولتين: الصين ومصر نحو الانفتاح في حقبة السبعينيات، وهو التوجه الذي تباين في حصاده بالنسبة لكل منهما، كما يوضح الكتاب من خلال المحاور التالية:

- **منطلقات التوجه نحو الانفتاح لدى الدولتين**، حيث أطلقت الصين على التوجه الخارجي تعبير (الإصلاح والانفتاح: gaige Kifang–باللغة الصينية)، في حين قدمت ورقة أكتوبر– أبريل 1974 الإطار العملي لسياسة الانفتاح في مصر (Open Door Policy).

-**الإصلاح والانفتاح في الصين – المعجزة الصينية تتشكل**، والتي يمكن إبراز ملامحها على النحو التالي:

- **تسارع معدلات النمو الاقتصادي**، حيث زاد من 6% سنويًا قبل 1978 إلى حوالي 10% سنويًا بين 1978–2000، ومع قدرة كبيرة على احتواء الأزمة المالية العالمية 2008–2009، تسترد معدلات النمو عافيتها عام 2010، ويبلغ معدل النمو خلال العقد الأول من الألفية الجديدة مستوى يفوق ما تحقق في 22 سنة سابقة. وانعكست تلك الطفرات على متوسط دخل الفرد، حيث تضاعف معدل نمو متوسط دخل الفرد من 4.1% إلى 8.3% سنويًا، ثم 9.9% حتى عام 2010 ليبلغ خمس عشر ضعف مستواه عام 1978، ثم تراجع إلى 6% بين 2010–2021.
- **الاستثمار محرك النمو**، ويعتبر العنصر الرئيسي المباشر في النمو الاقتصادي السريع للصين وقد بلغ نهاية السبعينيات 30% من الناتج المحلى الإجمالي، وحافظ على ذات المستوى في عقد الثمانينيات وزاد المعدل في عقد التسعينيات، وقفز في أعقاب برنامج التحفيز المالي بعد الأزمة المالية العالمية ليصل إلى مستوى 43–45% حتى 2021 مع سياسات داعمة متنوعة.
- **إنتاجية الاستثمار والإنتاجية الكلية**، في بداية مرحلة الإصلاح حقق نمو الانتاجية الكلية وتيرة عالية بمعدل بلغ 4% سنويًا، تمثل حوالي ثلث النمو الكلى، وذلك في الوقت الذي تسارع فيه التراكم الرأسمالي. كما كانت كافة عوامل النمو تزيد بمعدلات مرتفعة بعد 1978. ارتفع رأس المال بنسبة 10% سنويًا، وزادت العمالة ورأس المال البشرى بنسبة 2% و2.7% على التوالي سنويًا.

- **سياسة الانفتاح في مصر – المعضلة المصرية تتفاقم:**

- **معدلات نمو ضعيفة ومتقلبة**، من ناحية لم يتمكن الاقتصاد المصري خلال عقود متصلة من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومضطردة لفترة طويلة، ومن ناحية أخرى شهدت تطورات النمو تقلبات بين الارتفاع والتراجع مع استثناءات هنا وهناك حيث وصل إلى 7% عام 2008/2007 ليعاود التراجع جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، كما لم تتجاوز معدلات النمو مستوى 3– 4% سنويًا خلال ما يمكن وصفه بعقد التنمية الضائع. وانعكس ذلك سلباً على متوسط دخل الفرد الذي لم يكن في عام 1952 أفضل من حاله عام 2014.

معضلة تمويل التنمية وانخفاض الادخار في مصر ولعنة الاعتماد على الخارج، يعود المؤلف إلى التذكير بالتدخل الحكومي من خلال تمصير البنوك والشركات عام 1961بما أدى عمليًا إلى تأميم الاستثمار

والادخار في يد الحكومة حيث أصبحت تسيطر على 90% من الاستثمارات. وحيث كانت معدلات الادخار تتراوح بين 12% من الدخل القومي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان يتقلب سنويًا بين 10-13%، فإن الزيادة في معدل الاستثمار كانت تمول من الاقتراض الخارجي، حيث لم يكن معدل الاستثمار كافيًا لتوسع الاقتصاد بمعدل يسمح بالتشغيل الكامل لقوة العمل، وكان معدل المدخرات المحلية أقل من معدل الاستثمار الغير كافي أصلًا.

وإجمالًا، يلاحظ انخفاض مساهم الإنفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي من 45.3% عام 17/2018 إلى 39.3% عام 18/2019 بنقص قدره ست نقاط مئوية، بل إن مساهمته انخفضت بمعدل 3.8% و1.0% في السنتين الأخيرتين.

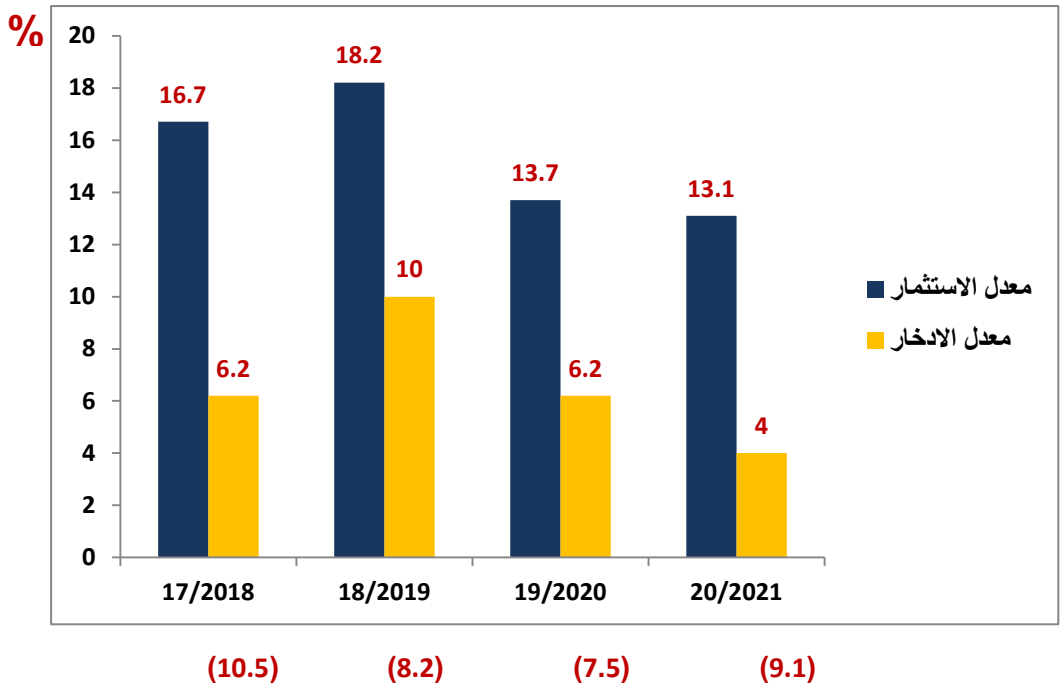

شكل رقم (2): تطور معدل الاستثمار والادخار والفجوة

ويؤكد المؤلف من جديد على عقد التنمية الضائع في أعقاب أحداث 2011، فمع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بصورة متردية خلال هذه الفترة انخفض ادخار القطاع العائلي والخاص، وبسبب استمرار زيادة عجز الموازنة العامة تصاعدت درجة الاعتماد على الموارد الأجنبية، وفاقمت جائحة كورونا من تداعيات الوضع حيث تراجعت كافة المؤشرات الاقتصادية، وكاد الناتج الإجمالي يفي فقط بالإنفاق الاستهلاكي، مع تدنى نسبة الادخار الخاص إلى حوالي 10%، في 20/ 2021، كما يوضح الجدول.

كما يؤكد، على أن الاقتراض من الخارج قد ساهم في انكشاف الاقتصاد الوطني بما يؤكد حتمية تقليص الاعتماد على المصادر الأجنبية في تمويل الاستثمار ليس فقط لأنه يرهن البلاد للتبعية لقوى خارجية، ولكنه أيضًا يؤثر بالسلب على مستوى النمو الاقتصادي.

جدول رقم (2): الاستثمار ومصادر تمويله: 2014/13-2021/20

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي%)

السنة	معدل الاستثمار	معدل الادخار المحلي			الادخار الخارجي
		الكلي	العائلي والخاص	عجز الموازنة	
2014/13	13.8	5.2	17.2	12.0	8.6
2015/14	14.3	5.8	17.2	11.4	8.5
15/الإنتاجTFP في18.0	12.5	9.6			
2017/16	15.3	1.8	12.7	10.9	13.5
2018/17	16.7	6.2	15.9	9.7	10.5
2019/18	18.3	10.1	18.2	8.1	8.3
2020/19	13.8	6.2	14.2	8.0	7.6
2021/20	12.2	3.0	10.4	7.4	9.2

المصدر: وزارة المالية، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة

- **ضعف إنتاجية الاستثمار وضآلة الإنتاجية الكلية في مصر**، تتجلى أحد مظاهر معضلة النمو في الاقتصاد المصري في أنه أعتمد- في معظم الأحوال، إن لم يكن في جميع الأحوال-على الكم (زيادة عوامل الإنتاج) دون الكيف (زيادة الإنتاجية). ولم تجد كافة الدراسات التي اهتمت بتلك المسألة أثرًا مذكورًا لمساهمة إنتاجية عوامل الإنتاجTFP في زيادة النمو الاقتصادي. وتختلف خبرة مصر مع إنتاجية عوامل الإنتاج عما حققته الدول سريعة النمو الاقتصادي، مثل كوريا حيث ساهم التراكم الرأسمالي (خلال الفترة 1960- 2005) بنسبة 40% من النمو الاقتصادي، وزيادة العمالة بنسبة 30%، بينما كانت مساهمة الزيادة في الإنتاجية حوالي 30% أيضًا. وينطبق نفس الحال على الصين ومجموعة دول شرق آسيا.

ناقش الفصل الرابع أحد أهم المشاكل المحورية في المعجزة الصينية والمعضلة المصرية على السواء، وهي مشكلة الفقر التي تناولها الكتاب من خلال محاور أساسية، أبرزها:

- **القضاء على الفقر في الصين**، حسب تقدير البنك الدولي، خرج ما يقرب من 800 مليون فرد صيني من دائرة الفقر خلال العقود الأربعة الماضية، ففي عام 1981 كان حوالي 88% من الشعب الصيني يعانون الفقر المدقع، وقد انخفضت تلك النسبة إلى أقل من 1%. وقد تم هذا الإنجاز وفق تعهدات رئاسية من الرئيس

الصيني (شي شين بنج) بالقضاء على الفقر المدقع بحلول 2020، مع ملاحظة أن الفقر في الصين، مثلها مثل معظم دول الجنوب، يتركز في المناطق الريفية. ويرجع الفضل الأساسي في تخفيض الفقر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الدولة والتي سبق الإشارة اليها.

- **معضلة الفقر في مصر**، وتمثل المشكلة الأصعب والأخطر منذ عقود وحتى الآن، وفى في 2005 بلغت نسبة الفقر 19.6% بعد أن كانت حوالي 16% في نهاية القرن الفائت، واستمرت النسبة في الارتفاع في المسوح اللاحقة حتى وصلت إلى حوالي 22.0 مليون في 2009/8. وفي الفترة الأخيرة زاد الفقر من 27.8% في2015 إلى 32.5% في 2018 أي أن 32 مليون مصري كانوا تحت خط الفقر في تلك الفترة، بخلاف نسبة 6.2% في دائرة الفقر المدقع.[2]

وكما هو الحال في الصين، فإن نسبة الفقر الأكبر في مصر تتركز في المناطق الريفية حيث يعيش أكثر من ثلثي الفقراء في الريف، ويقدر أن نصف سكان ريف الوجه القبلي يعانون من الفقر بجانب ربع سكان ريف الوجه البحري.

وفى التعامل مع مشكلة الفقر، يسلط الكتاب الأضواء على أحد إشكاليات التعامل مع تلك المشكلة في مصر من خلال (نظام دعم السلع التموينية)، ويمثل نظام دعم السلع التموينية أحد مكونات شبكة الدعم والمنح والحماية الاجتماعية في الموازنة العامة، كما يوضح الجدول التالي.

ويتضمن نظام دعم السلع التموينية (منظومة الخبز) التي تغطى 73 مليون مستفيد و(منظومة السلع التموينية) التي تغطى 63 مليون مستفيد. ويشير الكتاب إلى أن نظام الدعم يغطى حوالي 70% من السكان في حين أن أعلى نسب للفقر لا تتجاوز ثلث السكان.

[2] وتراجعت تلك النسبة رسمياً إلى 29.7% عام 2019-2020 وفق بيان لوزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

جدول رقم (3): اعتمادات الدعم والمنح والحماية الاجتماعية في الموازنة العامة 2012/11-2023/22

(مليار جنيه)

	2012/11	2014/13	2016/15	2019/18	2021/20	موازنة 2023/22
الدعم السلعي						
السلع التموينية	30.3	35.5	42.7	87.0	83.0	90.0
المواد البترولية	95.5	126.1	51.0	84.0	18.9	28.1
الكهرباء	--	13.3	28.5	16.0	--	--
دعم الخدمات الاجتماعية						
معاش الضمان	2.5	5.0	7.1	17.5	19.0	22.0
برنامج تكافل وكرامة	--	--	1.7	--	--	--
إجمالي الدعم والمزايا الاجتماعية	150.2	228.6	201.0	287.5	263.9	356
كنسبة من الناتج الإجمالي (%)	9.5	11.4	704	5.0	308	309

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي (سنوات مختلفة)

ويخلص من هذه المكاشفة إلى حقيقة أن جانباً هاماً من الدعم المذكور يستفيد منه غير الفقراء، أو حتى محدودي الدخل، وهو الأمر الذي تؤكده بيانات مسح الدخل والإنفاق لعام 2018. كما يمثل دعم السلع الغذائية نسبة غير قليلة تصل إلى 5% من إنفاق الأغنياء على الطعام في مصر كما يوضح الشكل التالي.

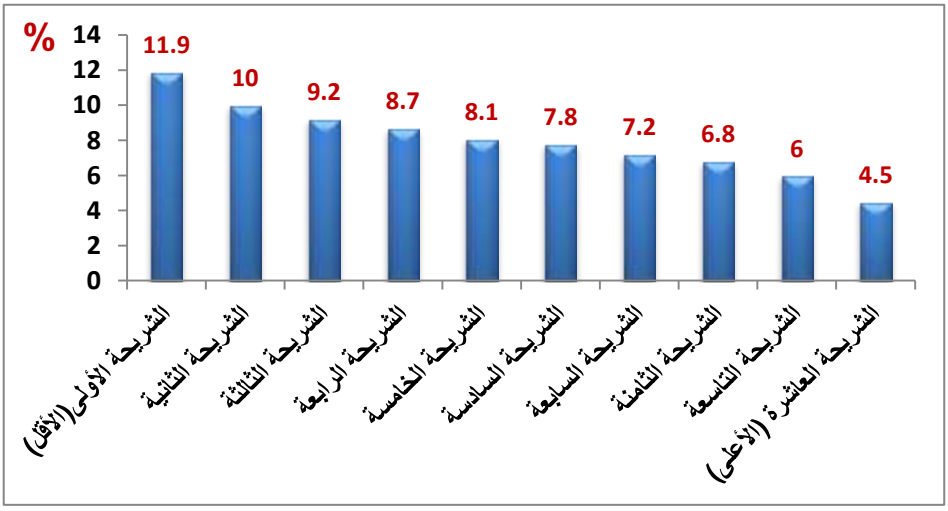

شكل رقم (3): نسبة ما تحصل عليه الأسرة من دعم السلع الغذائية إلى إجمالي استهلاك الأسرة من الطعام والشراب وفقًا لشرائح الإنفاق العشرية

المصدر: World bank, public expenditure review

ويطرح الكتاب مدخل رباعي المحاور للتعامل مع مشكلة الفقر في مصر:

شكل رقم (4): المحاور الأربعة للتعامل مع مشكلة الفقر في مصر

انتقل الفصل الخامس إلى مناقشة قضية هامة حول من يصنع التنمية ومن يقودها في الصين ومصر، وطبيعة دور الدولة في التجربتين في التسعينيات وما بعدها، من خلال القاء الضوء على مجموعة من المحاور التالية:

- **الصين بين معضلة العام والخاص– من الشيوعية إلى الرأسمالية:** يؤكد المؤلف من جديد على أن المعجزة الصينية كانت ترتكز على أبعاد هامة:
- **البعد الأول: المعجزة الاقتصادية،** المستندة إلى معدلات النمو المطردة والمرتفعة عبر أربعة عقود، والتي تم العرض لجوانبها المتعددة عبر الفصول السابقة.
- **البعد الثاني: التحول من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي مغاير،** وهو تحول سلمي تدريجي مرن دون قلاقل أو اضطرابات سياسية، ومن أبرز ملامحه:

- **زيادة حجم ونطاق القطاع الخاص،** وفق نتائج الأرقام 90/80/70/60 حول حجم مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني: نلاحظ أنه يساهم بنسبة 60 % في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه مسئول عن 70 % من الابتكار والاختراع، ويوفر 80 % من العمالة الحضرية، بخلاف 90% من فرص العمل الجديدة. كما تمثل رؤوس الأموال الخاصة 70%من الاستثمار ات و 90 %من الصادرات .وفي الوقت الراهن يسهم القطاع الخاص بثلثي النمو، وبتسعة أعشار فرص العمل الجديدة.

- **دور مهم للدولة**، خاصة في مجالات الاستثمار والتسعير، وقد بلغت نسبة استثمارات الدولة حوالي 30% مقابل ارتفاع نسبة الاستثمار ات الخاصة إلى ما يقارب نصف الاستثمارات الكلية، مع أدوار صاعدة موازية للقطاع التعاوني (الجماعي) والأجنبي. وبعد أن كانت الدولة مسئولة عن تسعير حوالي 93% من السلع الزراعية وكافة السلع المصنعة و97% من سلع التجزئة حتى منتصف التسعينيات. وبعدها حدث تحول جوهري جذري لصالح أسعار السوق التي سادت لحوالي 93% من سلع التجزئة، و79% للسلع الزراعية، و81% للخامات الإنتاجية.
- **التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية بقيادة الحزب الشيوعي**، حيث تبلورت شرعية جديدة للحزب بعد المرحلة الماوية تقوم على أيديولوجية جديدة بخلاف الاشتراكية، واكتساب التنمية، من خلال الإنجاز الذي يتمثل في النمو الاقتصادي المرتفع والسريع من خلال تبنى آليات السوق.
- **رجال الأعمال جزء لا يتجزأ من الحزب الشيوعي**، وذلك منذ عام 2001 بما يسمح بتمكين اقتصاد السوق من جهة، ويسهل الاندماج والتنافسية في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وختاماً– يلخص المؤلف من واقع الكتاب الحالي، وكتابه السابق حول التجربة الصينية عام 2021 بعض السمات الرئيسة التي يراها كانت كفيلة بنجاح الصين في إدراك معجزة التنمية، والتي يوضحها الشكل التالي:

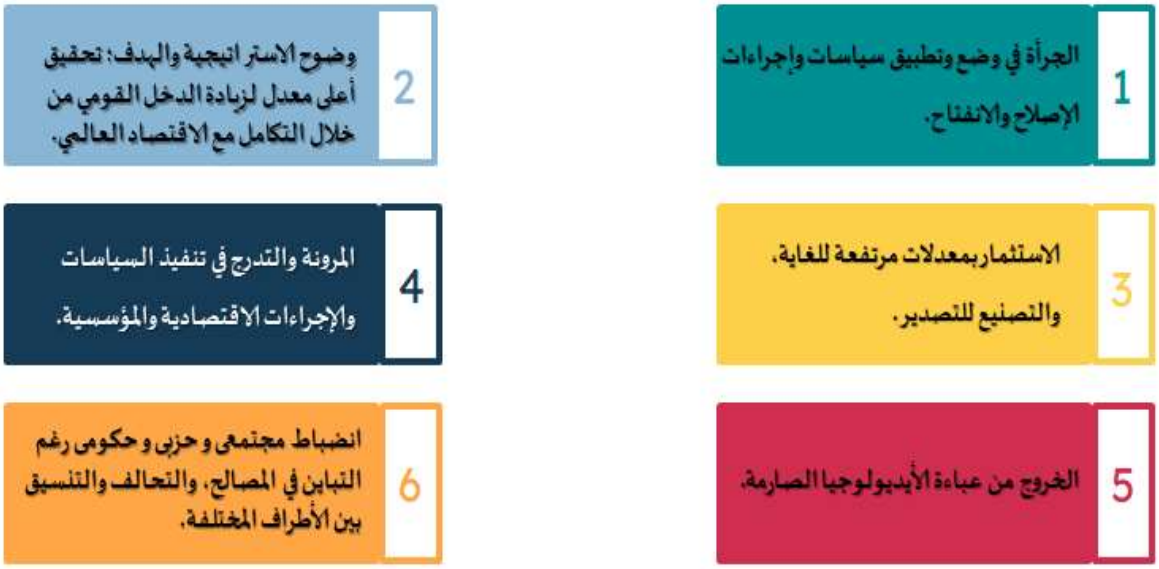

شكل رقم (5): السمات البارزة في تجربة الصين في التنمية

مصر بين معضلة العام والخاص ودور الدولة والقطاع الخاص: سبقت الإشارة إلى أن ثورة 1952 لم تكن تملك رؤية اقتصادية محددة، ولم تمانع في تشجيع القطاع الخاص، ثم تحول الأمر بين 57-1960 حيث بدأ القطاع الخاص يفقد أهميته لدى صناع السياسات العامة.

شهدت الفترة بين 61-1973 تطورات هامة، في ثوب توجهات اشتراكية، بدأت بتأميم نصف الصناعة وأنشطة التأمين والبنوك وجانب كبير من قطاعات التشييد والنقل، وبحلول عام 1973 أصبح 90% من الاستثمار و63- 70% من إجمالي الموارد تحت سيطرة القطاع العام. ثم شهدت مصر انعطافه جديدة، حتى ولو شكلية عام 1974، من خلال ورقة أكتوبر وتدشين سياسة الانفتاح كما سبقت الإشارة.

يطرح المؤلف ذات التساؤل من جديد، هل تغيرت أدوار الدولة والقطاع الخاص في ظل استراتيجية الانفتاح؟ والإجابة القاطعة لدى المؤلف هي: أن الوجود الطاغي للحكومة في الاقتصاد يكاد لم يتغير، وأن استمرار تدخل الحكومة في الاقتصاد خلق اختلالات خطيرة.

ومع استمرار تراجع معدل الاستثمار بعد اضطرابات 2011 وما تلاها من تدهور الأوضاع الاقتصادية، تقلصت باطراد مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار حيث انخفض نصيب الاستثمارات الخاصة من 62.4% من الاستثمار ات الكلية في 11/ 2012 إلى أكثر قليلاً من الربع في 20 / 2021. ويظهر بوضوح زيادة نصيب الاستثمارات العامة إلى إجمالي استثمارات قطاع الصناعة التحويلية، حيث ارتفعت

نسبتها بحوالي ثلاثة أضعاف (من 22% في 11 / 2012 إلى 64% عام 2021/20). ويمثل إطلاق (وثيقة ملكية الدولة) عام 2022، باعتبارها رؤية جديدة للتنمية وإدارة اقتصاد مصر، أحدث المحاولات المبذولة لتوسيع دور القطاع الخاص في مصر.

وينتهي المؤلف في نهاية الفصل إلى أن التحول السلس المتدرج المرن في التجربة الصينية نحو نظام فعال للسوق وتوسيع دور القطاع الخاص وتعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة ذات الصلة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي لم ينجح في التجربة المصرية التي شهدت تعثرًا وضبابية وتداخلاً للأدوار انتهى إلى تهميش القطاع الخاص، وتصاعد دور البيروقراطية المصرية العتيدة، وطبقة رأسمالية وطنية تبدو غير قادرة على القيام بدور تاريخي مأمول منها لتعزيز التراكم الرأسمالي.

ينتهي الفصل السادس والأخير من الكتاب إلى طرح أسئلة المستقبل: ما هي مسارات ومآلات المعجزة الصينية، وما هي سبل استعادة استدامة التنمية في مصر؟ ويطرح الفصل المحاور التالي:

- **الصين تواجه فخ تحدى الدخل المتوسط برؤية جديدة حتى 2030**، ففي الآونة الأخيرة، وما قبل جائحة كورونا، اتجهت معدلات النمو الاقتصادي إلى التباطؤ (7%) الأمر الذي أثار تساؤلات عن مآل المعجزة الصينية، وهل تحتاج الصين إلى توازن اقتصادي جديد: New Normal Model، وما هو موقف الدولة، وقوى السوق، ومآل الإنجازات الكبيرة في مجال الفقر ومستوى المعيشة والدخول، والانعكاسات على وضع الصين عالمياً. وهي تساؤلات مرتبطة بتساؤل أكبر: هل الصين بصدد مرحلة جديدة لانتهاء معجزة النمو.

وقد ناقش الكتاب تفصيلاً هذه التساؤلات، كما ناقش مدى حتمية التباطؤ بعد القفزات والطفرات السريعة، ومدى الحاجة إلى نموذج جديد يركز على محركات قوية في قطاعات الخدمات وقطاعات العلم والتكنولوجيا، وهل تفقد الصين الأمل في التحول من دول الدخل المتوسط (10-18.000 دولار) إلى دول الدخل المرتفع (أكثر من 30.000 دولار)، أم تستجيب لمتطلبات النمو الأبطأ لتجنب الأزمات أو التقلبات العنيفة.

ولم تتأخر الدولة في الصين في التصدي لهذه الأسئلة حول مآلات معجزتها الاقتصادية من خلال تبنى رؤية استراتيجية للتنمية حتى 2030 تعتمد على عدد من الأولويات:

- تقسيم/توزيع مناسب للأدوار بين الدولة والحكومة والقطاع الخاص
- تطوير نظام شامل للابتكار، مع نظام مفتوح على شبكة البحوث والتنمية العالمية
- التحول إلى النمو الأخضر
- توسيع تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية للجميع
- بناء نظام مالي مستدام يستطيع تلبية الاحتياجات التمويلية
- بناء إطارا للسياسات متماسك داخلية

- **مصر تواجه تحديات جسيمة-في ظلال رؤية 2030 وما بعدها:** يلخص الكتاب أبرز تلك التحديات الذي يواجه مصر حاليا وفي المستقبل وهو تقليل الاعتماد على الخارج من أجل التخلص من الضغوط الخارجية. وهو التحدي الذي يتطلب تخفيض كل من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى مستويات لا تُعَوّلُ معها على زيادة التمويل الأجنبي بما يحجم من هشاشة Vulnerability وانكشاف الاقتصاد أمام الضغوط الخارجية.

وقد أفرد الفصل حيزاً هامًا لتحليل مشكلة الديون الخارجية لمصر عبر العقود الماضية، حيث شهد عقد التنمية الضائع بدايات ارتفاع حجم الدين الخارجي مرة أخرى والذي قفز في 12 / 2013 إلى أكثر من 43 مليار دولار مقارنة بمتوسط 34 مليار خلال السنوات السابقة. واستمرت الديون الخارجية في الارتفاع إلى أن وصلت

إلى حوالي 156 مليار دولار في يونيو 2022. كما تضاعفت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الإجمالي في 16 / 2017 مقارنة بالسنة السابقة من حوالي 17% إلى 34%، لكنها استقرت عند هذه النسبة الأخيرة. وانعكست زيادة حجم الديون في ارتفاع نسبتها إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية، من 160% عام 2016 إلى 259% عام 2020 ليتخطى الحدود الآمنة. وصاحب ذلك تزايد عبء خدمة الدين حتى بلغت أكثر من 26 مليار دولار خلال السنة المالية 21 / 2022، وزادت نسبتها من حصيلة الصادرات الكلية من 14.6% في 2016 إلى أكثر من 35% في 2021 متخطية الحدود الآمنة.

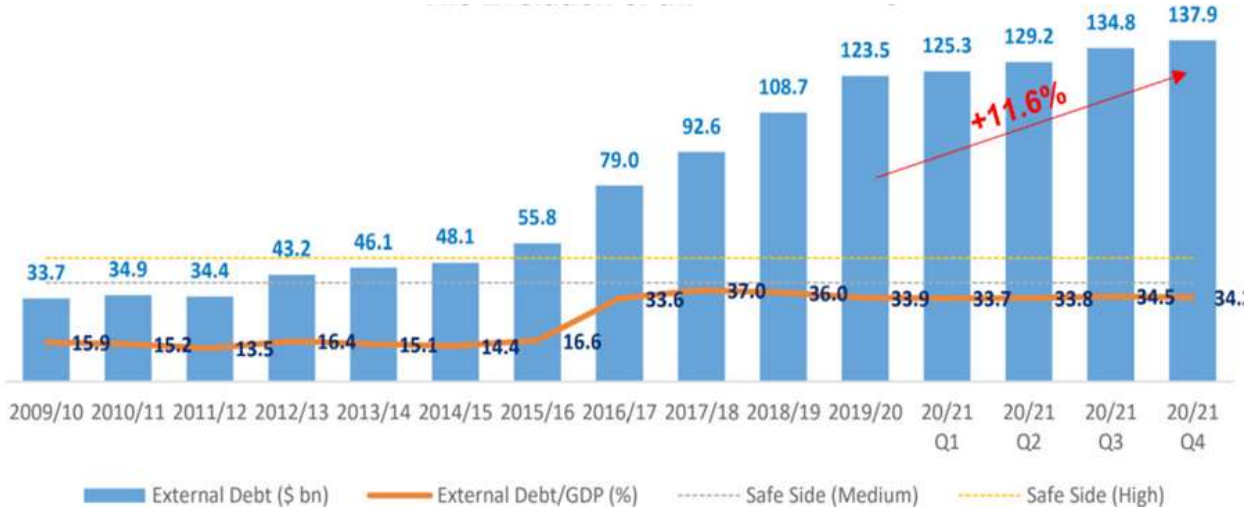

شكل رقم (6): تطور المديونية الخارجية

المصدر: CBE

وكما هو الحال في النموذج الصيني، استعرض الكتاب استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والتحديثات التي طالتها عام 2018، ثم تحديثات جديدة عقب جائحة كورونا COVID-19، وهي التحديثات التي تبلورت في 4 مبادئ حاكمة رئيسية، ينبثق عنها 6 أهداف استراتيجية:

- الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته
- العدالة الاجتماعية والمساواة
- نظام بيئي متكامل ومستدام
- اقتصاد متنوع معرفي تنافسي
- بنية تحتية متطورة
- الحوكمة والشراكات

ويشير المؤلف إلى أن العبرة في نجاح هذه الاستراتيجية وأهدافها القديمة أو المحدثة هو في توافر السياسات العملية التي يمكن من خلالها التغلب على عدم استدامة النمو وغياب متطلباته، وتأخر التنمية وتدنى مؤشراتها، ومواجهة الاختلالات الحقيقية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

ويخلص المؤلف إلى أن (معضلة التنمية في مصر) تنطوي على ثلاثية مستحيلة:

1. رفع معدلا النمو الاقتصادي الموفر لفرص العمل
2. مراعاة الأبعاد الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل والفقيرة
3. توسيع مشاركة القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

ووقد ناقش المؤلف الخيارات والبدائل الصعبة التي يتعين التعامل معها من جانب المخطط ومتخذ القرار وصناع السياسات العامة في التعامل مع ثلاثية معضلة التنمية على النحو التالي:

- **لتحفيز النمو الاقتصادي**، يلزم الاختيار بين زيادة الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والبنية الأساسية والخدمات. أي حل معضلة الاختيار بين استراتيجيتي التنمية المتوازنة وغير المتوازنة.
- **لتحقيق الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة ومنخفضة الدخل**، يلزم إعادة النظر في نظم الاستهداف والاختيار بين الاستثمار في البشر والدعم المباشر لاستهلاكهم

لتشجيع القطاع الخاص، عن طريق توسيع قاعدة الملكية يلزم أن تختار الحكومة بين وضع قيمة مرتفعة للأصول العامة للحصول على مصدر لتمويل الموازنة العامة وبين حفز المستثمرين ورأس المال الخاص لضخ استثمارات أكثر سواء في شركات الخصخصة أو **مشروعات** جديدة.

ويختم المؤلف الكتاب بالإشارة إلى أن الاختيار بين توليفة السياسات التي تضع حدًا للمعضلة التنموية التي واجهتها مصر لأزمان طويلة يلزم تَحِّلى الأطراف المختلفة بالشجاعة في تقبل متطلبات التنمية وتحمل مسئولياتها.